استراتيجيات ترقية تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر للاندماج في سلاسل القيمة العالمية

Strategies to upgrade the competitiveness of the Algerian industrial sector to integrate into Global Value Chains

لطرش ذهبية [1]، عرامة دلال[2]

[1] جامعة فرحات عباس سطيف 1 (الجزائر)، lat-dah@hotmail.fr

[2] جامعة فرحات عباس سطيف 1 (الجزائر)، amoona .maysoun@yahoo.com

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم الاستراتيجيات التي يجب على الجزائر اعتمادها لتحسين تنافسية القطاع الصناعي وجعله قادرا على الاندماج بطريقة ايجابية في سلاسل القيمة العالمية، التي أضحت الشكل المميز لعولمة التجارة والاستثمار في العقدين الأخيرين، لاسيما في ظل تدني القدرة التنافسية للقطاع الصناعي الجزائري من الناحية الكمية والنوعية وضعف المحتوى والتعقد التكنولوجي في الصادرات الصناعية الجزائرية وارتباطها بالأسواق الدولية في توفير مدخلات إنتاجها. وأكدت الدراسة على أهمية تحسين بيئة الأعمال الضرورية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشر، وتشجيع إقامة المناطق الحرة للتصدير وإعادة تأهيل المناطق الصناعية وإنشاء العناقيد الصناعية التكنولوجية والإسراع في تطبيق الإستراتيجية الوطنية للتصدير وتشجيع التوجه إلى سلاسل القيمة الإقليمية وتعزيز جودة البنية التحتية واللوجيستية للنقل نظرا لأهميتها في تحديد ملامح تنظيم وجغرافية سلاسل القيمة العالمية وتحديد اندماج الجزائر فيها.

الكلمات المفتاحية: سلاسل القيمة العالمية، تنافسية القطاع الصناعي، المناطق الصناعية الحرة للتصدير، العناقيد الصناعية.

تصنيفات JEL : F52، L5،

ABSTRACT : this study aims to high light the different strategies that algeria have to adopte to improve the competitivenesse of their industrial sector in order to guarantee the positive integration in the global value chain witch is the most important changment in international trade and investment in the last two decade. the study concluded that it is very necessary to upgrade the the climate of foreign direct investment and encourage the establishment of free industrial areas for exporting, rehabilitate the industrial areas and create clusters. In the other hand encourage the regional value chain and develope the quality of transport infrastructure and logistic which are very importante to define the way that algeria can integrate in global value chain positively.

Key words : global value chain, competitivenesse of industrial sector , clusters, free industrial areas for exporting
JEL Classification Codes: F52 ،L5

1. مقدمة:

تعد سلاسل القيمة العالمية المشهد المميز للتجارة والاستثمار على المستوى العالمي خلال العقدين الماضيين، حيث تم تجزئة العملية الإنتاجية إلى مراحل متعددة يتخصص كل فرع من فروع الشركات الأجنبية في مكون منها، وتكثيف التدفق التجاري للمنتجات الوسيطة والأجزاء بين البلدان وتغير طبيعة تنظيم شبكات الإنتاج الدولي(التخصص العمودي). وقد سعت الكثير من الدول النامية إلى الاندماج في سلاسل القيمة العالمية نظرا لدورها التنموي الكبير، غير أن موقع الجزائر كان ضعيفا ومحدودا نظرا لأحادية هيكل التصدير وما يرتبط بذلك من آثار سلبية على مختلف توازناتها الاقتصادية والاجتماعية بسبب تقلب أسعار النفط وعدم استقرارها، وهوما يجعلها مطالبة باعتماد استراتيجيات تنموية تتلاءم مع هذا الإطار وتمكنها من الحصول على حصة أكبر من القيمة المضافة التي يتم إنتاجها على طول سلاسل القيمة العالمية، وتحسين تنافسية قطاعها الصناعي الذي يتسم بجملة من الخصائص أضعفت دوره في مجال التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا، حيث يسجل ضعف معدل جهود التصدير وانخفاض مستوى التعقيد الاقتصادي للصادرات نظرا لغياب الصادرات ذات المستوى التكنولوجي المرتفع وارتفاع معدل نفاذ السلع الصناعية المستوردة لتغطية الطلب المحلي وانخفاض جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي، وهو ما انعكس سلبا على موقع الجزائر في سلاسل القيمة العالمية.

إشكالية الدراسة: ماهي أهم الاستراتيجيات التي لابد من اعتمادها لترقية تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر للاندماج في سلاسل القيمة العالمية؟

ويتم معالجة هذه الإشكالية من خلال المحاور التالية:

- تحليل تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر؛
- مفهوم سلاسل القيمة العالمية وموقع الجزائر فيها؛
- متطلبات تحسين موقع الجزائر في سلاسل القيمة العالمية.

2. تحليل تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر:

2. 1 تطور معدل نمو القطاع الصناعي: يتسم معدل نمو القطاع الصناعي في الجزائر بالتذبذب، حيث ارتفع من 2.8 %في سنة 2007 إلى 4.3 %في سنة 2008 و تجاوز 8.2 %في سنة 2009، غير انه سجل تراجعا في سنة2010 إلى اقل من 4% وعرف معدل نموه استقرارا نوعا ما في حدود 4.1 %في سنتي 2013 و2014 ، وشهد ارتفاعا في سنة 2015 إلى مستوى 4.8% لينخفض مرة أخرى في سنة 2016 إلى مستوى2.3 %بسبب تراجع قطاع نمو صناعات الصلب والمعادن والميكانيك والكهرباء والإلكترونيك (ISMMEE) إلى 1.1 % فقط مقابل 11 % في سنة 2015 مع تسجيل تراجع لنمو قطاع الطاقة الذي سجل معدل نمو اقل من ذلك المسجل في سنة 2015 و المقدر ب 6.8%[1](ONS, 2017, p.6). وفي سنة 2017 سجل القطاع الصناعي العمومي معدل نمو ناهز 2.6 % أرجعه الديوان الوطني للإحصائيات إلى التحسن المسجل في قطاع الطاقة(الكهرباء والمحروقات) الذي ارتفع فيه حجم الإنتاج ب 4.5 % في الثلاثي الأخير من السنة وقطاع البناء وصناعة الخشب والورق والصناعات الغذائية. وبذلك اعتبرت وتيرة توسع النشاط في قطاع الصناعة سنة 2017 الأكثر ارتفاعاً، بـــ 4,8 %مقابل 3,8 %في 2016 حيث بلغ تدفق الثروة المنتجة من طرف هذا القطاع 1 037,0 مليار دينار، ما يمثل 5,5 %من إجمالي الناتج الداخلي وساهم توسعه بحوالي 17 % في النمو الإجمالي للنشاط الاقتصادي، مقابل 6,2 %في 2016 .

2.2 تطور مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام:يساهم القطاع الصناعي في نمو إجمالي الناتج الداخلي الخام بشكل متواضع، كما يبرزه الشكل الموالي:

شكل رقم2: تطور مساهمة القطاع الصناعي في نمو اجمالي الناتج المحلي

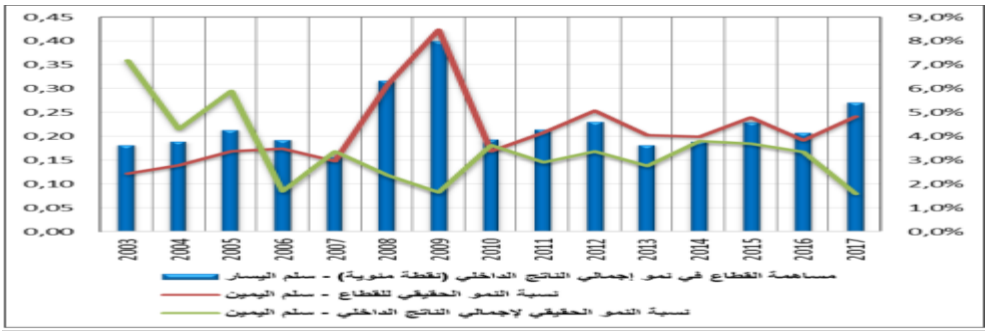

المصدر: تقرير بنك الجزائر، 2017، ص.22

وبالنظر إلى طبيعة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

-التراجع الملحوظ لمساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج الداخلي الخام، حيث تراجعت من 49 %في سنة 2007 إلى 31.1 %في سنة 2014 و إلى 21 %في سنة 2016 تزامنا مع تراجع أسعار النفط العالمية؛

-ضعف مساهمة الصناعة التحويلية في تركيبة الناتج الداخلي الخام مقارنة بالصناعة الاستخراجية، فبالرغم من ارتفاعها من 3.9 %سنة 2007 إلى 4.3 %سنة 2015 إلا أنها لم تتجاوز 5.6 %في سنة 2016؛

-بالرغم من ارتفاع مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج الداخلي الخام مقارنة بالصناعة التحويلية، حيث شكلت حوالي 46.88 % في سنة 2008 إلا أنها نسبة مساهمتها شهدت تراجعا ملحوظا اخذ نفس منحنى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام، حيث تراجعت من 45 %في سنة 2007 إلى 27.20 % و19.04 %ثم 15.46 %في سنوات 2014 ، 2015 و 2016 على التوالي متأثرة هي الأخرى بتراجع أسعار النفط العالمية و الطلب على المحروقات .

3.2 مساهمة الصناعة في التجارة الخارجية: تتسم الصادرات الجزائرية بظاهرة التمركز وغياب التنوع، إذ تتمركز معظمها في صادرات المواد الأولية الخام، في حين تعد حصة الصناعة التحويلية في الصادرات الجزائرية جد ضعيفة لا تتجاوز5 %، و الشكل الموالي يبرز ذلك:

شكل رقم4: حصة الصادرات من الصناعة التحويلية إلى إجمالي الصادرات

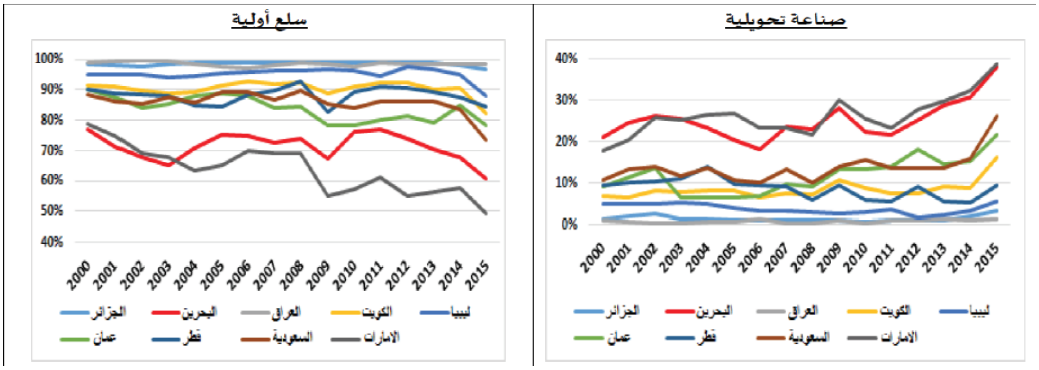

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، محمد امين لزعر، (2017)، الدول العربية و تنويع الصادرات، مجلة جسر التنمية، ص . 17

كما تتسم الصادرات الصناعية الجزائرية بانخفاض مستوى التعقيد الصناعي والمحتوى التكنولوجي مقارنة بصادرات بعض الدول العربية، حيث يغيب فيها الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط والمرتفع ولا تتجاوز حصة الصادرات الصناعية ذات المحتوى التكنولوجي الضعيف 0.2 %، على عكس الإمارات العربية المتحدة وتونس والمغرب ومصر التي ارتفعت في تركيبة صادراتها المنتجات ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط والمرتفع .

شكل رقم5 : التصنيف التكنولوجي للصادرات الجزائرية لسنة 2015

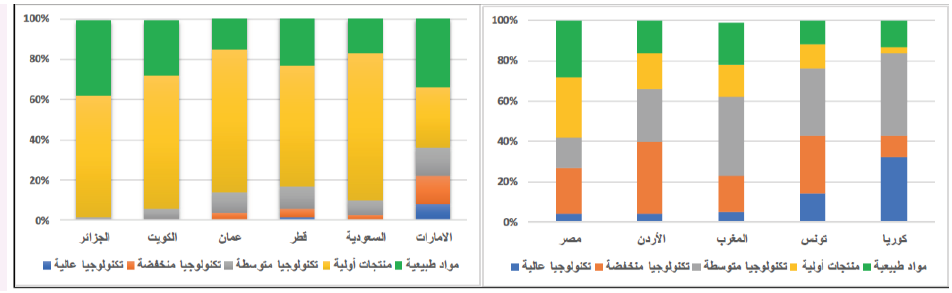

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، محمد امين لزعر، (2017)، الدول العربية و تنويع الصادرات، مجلة جسر التنمية، ص . 18

وعند تحليل معدل جهود التصدير taux de l’effort a l’exportation الذي يعبر على الحصة المئوية من الإنتاج المحلي الموجه للتصدير إلى الخارج، نجد انه ضعيف في مختلف فروع النشاط الصناعي، ففي الصناعات الحديدية لم يتجاوز معدل التصدير 1.6 % من إجمالي إنتاجها في سنة 2016 ، الصناعات الغذائية 2.4 %، الصناعات النسيجية والملابس 0.4 % صناعة الجلود والأحذية انخفض معدل التصدير من 37.3 %في سنة 2011 إلى 18.7 %في سنة 2016، صناعة الخشب والورق استقرت عند مستوى 4.7 %الصناعات الأخرى 0.1 %، أما الصناعات الكيمياوية

والبلاستيكية والمطاط فان معدل جهود التصدير وصل في سنة 2016 إلى مستوى 67.8 %من إجمالي الإنتاج2 évolution des échanges extérieurs de marchandises de) 2011 a2016, 2017 , p. 89)، أما فيما يتعلق بالواردات من المنتجات نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية والمنتجات الاستهلاكية غير الغذائية فإنها شكلت أكثر من 65 %من إجمالي الواردات الجزائرية في سنة 2017 وهو دليل على ضعف وعدم مرونة القطاع الصناعي في الجزائر على الاستجابة إلى الطلب في السوق المحلي. وقد سجلت الواردات من منتجات التجهيز الصناعية التي تحتل المرتبة الأولى في إجمالي الواردات تراجعا في سنة 2017 بنسبة 4, 27 %، حيث قدرت قيمتها ب 13.34 مليار دولار مقارنة ب 14.71 مليار دولار في سنة 2016، شكلت بذلك 21.5 %من إجمالي الواردات، كما عرفت الواردات من المنتجات نصف المصنعة تراجعا ب 493 مليون دولار، حيث تراجعت من 10.97مليار دولار سنة 2016 إلى 10.48 مليار دولار في سنة 2017 3 (تقرير بنك الجزائر،2017، ص. 23) وسجلت معدلات الاختراق taux de pénétration التي تشير إلى الحصة المئوية للواردات في تغطية الطلب المحلي خلال الفترة 2011 و2016 ارتفاعا كبير، حيث مثل معدل الاختراق للمنتجات المعدنية 1. 87 % في سنة 2016 ومعنى ذلك أن 87.1 % من الطلب المحلي على هذه المنتجات تم تغطيته عن طريق الواردات، أما بالنسبة للمنتجات الكيمياوية والمطاطية والبلاستيكية فقدر ب 67.8 % و فرع الصناعات النسيجية 69.2 % ، وصناعة الجلود والأحذية 84.8 % و صناعة الخشب والورق 81.2 %وهو دليل على عمق تبعية وارتباط الصناعة التحويلية في الجزائر بالأسواق الدولية في توفير مدخلات الإنتاج4 (évolution des échanges extérieurs de marchandises de 2011 a2016, 2017 , p. 89)

4.2 تحليل تنافسية القطاع الصناعي حسب مؤشر الميزة الظاهرة Revealed comparative advantage(RCA): يشير مؤشر الميزة التنافسية الظاهرة إلى ميزة الدول في منتج يميزها عن غيرها من الدول المنتجة للسلع المنافسة، حيث تكون السلعة ذات ميزة نسبية إذا كانت قيمة المؤشر اكبر من 1.

وفي الجزائر سجل سنة 2015 تراجع في عدد السلع المصدرة إلى 91 سلعة مقابل 108 سلعة في سنة 2005، ومن إجمالي السلع المصدرة لا تمتلك الجزائر ميزة نسبية ظاهرة إلا في منتجين اثنين فقط سنة

2014 هما السكر والحلويات (1.474) والوقود المعدني والزيوت المعدنية (5.507) بالمقابل تمتلك سورية 39 منتج والأردن والإمارات 7 منتجات وتونس 28 منتوج والمغرب ولبنان 30 منتوجا وهو ما يؤكد أن الصادرات الصناعية الجزائرية لا تمتلك ميزة تؤهلها للمنافسة في الأسواق الدولية، و أن الجزائر تمتلك منتوجا واحدا (السكر والحلويات) من إجمالي 115 منتوج غذائي مصدر إلى الأسواق الدولية يتمتع بميزة نسبية ظاهرة، ولا تمثل الصادرات من الصناعات الغذائية التي تتمتع بهذه الميزة إلا 4,54 % من إجمالي الصادرات الزراعية الغذائية الموجهة إلى الأسواق الدولية(تحتل الجزائر المترتبة 117 عالميا في تصدير المنتجات الزراعية الغذائية[5]. (صندوق النقد العربي، 2015، ص. 84)

5.2 تحليل تنافسية القطاع الصناعي الجزائري حسب مؤشر اليونيدو

يعد مؤشر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من اهم المؤشرات المعتمدة عليها في تحليل تنافسية القطاع الصناعي لمختلف دول العالم ، و هو يشمل ثمان مؤشرات فرعية ، كما يظهرها الشكل الموالي:

شكل رقم7 : مؤشر أداء تنافسية القطاع الصناعية لليونيدو

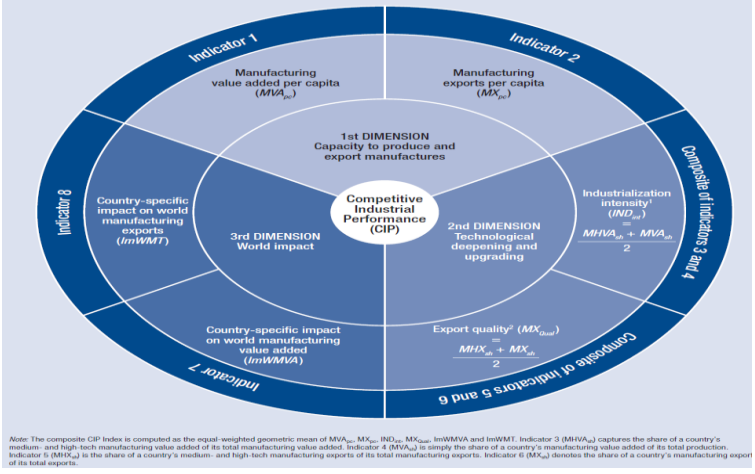

Source : unido , industrial development report, (2018), p. 180

و قد اظهر مؤشر تحليل أداء تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر لسنة 2018 أنها احتلت المرتبة 94 من أصل 150دولة في مؤشر أداء التنافسية الصناعية لمنظمة اليونيدوCIP. بحصولها على 0.015 %نقطة مقارنة بالمتوسط العالمي المقدر ب 0,072 %نقطة، إضافة إلى تدني نسبة الصادرات الجزائرية عالية التكنولوجيا التي لا تشكل إلا 0.1 %من إجمالي الصادرات والصادرات ذات

التكنولوجيا المتوسطة التي شكلت حوالي 5.9 % في حين لم تتجاوز حصة الصادرات الصناعية ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط 0.3 %من إجمالي الصادرات، أما فيما يتعلق بالمؤشرات الفرعية لتنافسية القطاع الصناعي الجزائري فيلخصها الجدول الموالي:

جدول رقم2: تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر حسب مؤشر اليونيدو

Performance indexes

	Rank 2016	Score 2016	World Average	Rank 2015	Trend 1990 2016
Competitive Industrial Performance Index	94	0.015	0.072	94 →	
Manufacturing Value Added Indexes					
Manufacturing Value Added per Capita Index	114	0.009	0.096	115	
Share of Manufacturing Value Added in GDP Index	139	0.113	0.342	139	
Share of Medium and High-Tech Activities in Total Manufacturing Value Added	139	0.031	0.309	139	
Industrialization Intensity Index	146	0.072	0.326	147	
Share of World Manufacturing Value Added Index	66	0.003	0.027	66	
Manufacturing Export Indexes					
Manufacturing Export per Capita Index	108	0.007	0.103	103	
Share of Manufacturing Exports in Total Exports	122	0.307	0.625	117	
Share of Medium and High-Tech Activities in Total Manufacturing Export	133	0.065	0.375	138	
Index Industrial Export Quality Index	139	0.186	0.500	135	
Share in World Manufacturing Export Index	70	0.004	0.039	69	

Source :competitive industrial performance, (2018), p . 8

يلاحظ من الجدول أن هناك ثلاث أبعاد لتنافسية القطاع الصناعي حيث:

– البعد الأول : يتعلق بقدرات الإنتاج و التصدير الصناعي : وهو بدوره يشمل مؤشرين فرعيين هما:

مؤشر القيمة المضافة للفرد الواحد: يلاحظ أن الجزائر احتلت المرتبة 114 و تحصلت على 0.009 نقطة ؛

مؤشر الصادرات الصناعية للفرد الواحد: تحصلت الجزائر على 0.007و احتلت المرتبة 108 ؛

–البعد الثاني يتعلق بالعمق التكنولوجي وقدرات الارتقاء : و يشمل بدوره المؤشرات الفرعية التالية:

مساهمة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الناتج المحلي: احتلت الجزائر المرتبة 139وتحصلت على 0.113 نقطة؛

نسبة الأنشطة متوسطة وعالية التكنولوجيا في إجمالي القيمة المضافة الصناعية: في هذا الإطار تحصلت الجزائر على المرتبة 139 و 0.031؛

مؤشر الكثافة الصناعية: جاءت الجزائر في مرتبة جد متاخرة حيث صنفت في المرتبة 146 وتحصلت على 0 .072 نقطة فقط؛

مؤشر حصة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات: تبوأت الجزائر المرتبة 122من أصل 150 وتحصلت على 0.307 نقطة؛

مؤشر نسبة مساهمة الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط والمرتفع إلى إجمالي الصادرات: احتلت الجزائر المرتبة 133و تحصلت على 0.065 و هو اقل مقارنة بالمتوسط العالمي المقدر ب 0.375؛

مؤشر جودة الصادرات الصناعية: تراجع ترتيب الجزائر في هذا المؤشر من المرتبة 135 في سنة 2015 الى المرتبة 139 في سنة 2016 حيث لم تتحصل إلا على 0.186 نقطة؛

– البعد الثالث: و يتعلق بالأثر العالمي (المكانة العالمية) و هنا يمكن التمييز بين مؤشرين فرعيين هما:

مؤشر المساهمة في إجمالي القيمة المضافة الصناعية العالمية: جاءت الجزائر في المرتبة 66 عالميا وتحصلت على 0.003 نقطة؛

مؤشر الحصة في إجمالي الصادرات الصناعية العالمية: تبوأت الجزائر المرتبة 70 عالميا في سنة 2016 مقارنة بالمرتبة 69 في سنة 2015؛

إن التتبع الدقيق للمعطيات السابقة يؤكد بشكل واضح وجلي ضعف القدرات التنافسية للصناعة الجزائرية لا سيما إذا تعلق الأمر بالمحتوى التكنولوجي، حيث تحصلت على نقاط جد متدنية في هذا المجال و احتلت مراتب جد متأخرة، وهو ما يجعل مخرجات القطاع الصناعي في الجزائر غير قادر على المنافسة على المستويين المحلي والدولي، وهو ما يدعو إلى ضرورة الإسراع في اعتماد إستراتيجية لتنمية القدرات التنافسية للقطاع الصناعي لجعله قدرات على تثمين وتعظيم مكاسب الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

3. مفهوم سلاسل القيمة العالمية وموقع الجزائر فيها

1.3: مفهوم سلاسل القيمة العالمية:

تشيرسلاسل القيمة العالمية الى عملية تفكيك عناصر الانتاج عبر أجزاء كثيرة من العالم وتجميعها في المنتج النهائي، وفقا لظروف الطلب وتكلفة الانتاج وسهولة الوصول الى الأسواق[6](تقرير اليونكتاد ، 2013، ص 14)، وبذلك تحدد سلسلة القيمة الخطوات المختلفة لنشاط الشركات المتعلق بمنتوج أو خدمة ما، من بدايته الى غاية تقديمه في شكله النهائي بدءا من التصميم ، مرورا بالإنتاج، التسويق، وصولا الى الخدمات اللوجستية والتوزيع7 (Tedova E ,Mars 2018)، كما هو موضح.

شكل رقم8 : بنية سلاسل القيمة العالمية

المصدر: تقرير اليونكتاد، (2013). ص15

من خلال الشكل يمكن تحديد دور لكل بلد في سلاسل القيمة لتقديم منتجات أو خدمات للسوق من البداية (المدخلات الأولية) حتى الاستخدام النهائي(المستهلك النهائي)، وفي كل دور يتم تحديد القيمة المضافة التي يحققها البلد، حيث تختلف القيمة المحققة حسب نوع الدور المندمج به، وبالتالي موقعه على منحنى ابتسامة.

شكل رقم9 : منحنى ابتسامة

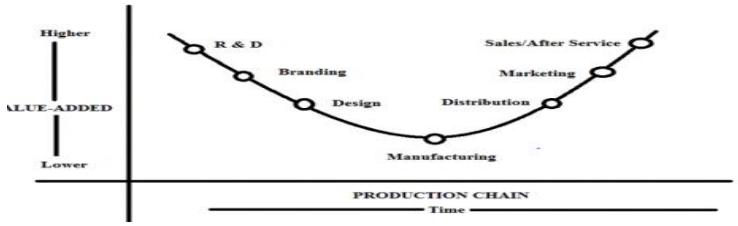

Source : Sakshi Aggarwal, (14 May 2017), Smile Curve and its linkages with Global Value Chains. Indian Institute of Foreign Trade.. p5

يشير منحنى ابتسامة إلى العلاقة بين مراحل الإنتاج ونسبة مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة، وهي تأخذ شكل U،حيث أن أنشطة المنبع upstream مثل البحث والتطوير والتصميم والتجديد وأنشطة المصب downstream مثل العلامة التجارية والتسويق وخدمات ما بعد البيع تساهم بالجزء

الأكبر من القيمة المضافة مقابل حصة اضعف لمراحل التصنيع والتجميع النهائي للمنتجات. حيث يقع التصنيع Manufacturing في أسفل المنحنى بأدنى قيمة مضافة ، وبالتالي يتوقف حجم القيمة المضافة على طبيعة المنتج النهائي والتكنولوجيا المستخدمة في تصنيعه، وهو ما أكده تقرير الملكية الفكرية لسنة 2017 والذي عرض أهمية رأس المال غير الملموس في توليد القيمة المضافة، عن طريق تحديد مقدار الدخل المتراكم للعمالة و رأس المال غير الملموس و رأس المال الملموس في إنتاج سلسلة القيمة العالمية .ولتوضيح العوامل المؤثرة على التموقع في سلاسل القيمة العالمية، قامت منظمة العمل الدولية بتلخيصها في خمس عوامل موضحة بالشكل أدناه:

شكل10: أهم العوامل المؤثرة في ديناميكية سلاسل القيمة العالمية

Source : ILO, (Marsh 2014), Report on value chain analysis:The tomato sector in Mafraq Governorate jordon... P13.

عمد التقرير إلى تبيان أهمية استخدام أنظمة إنتاج جديدة قادرة على توفير المعلومة التي تحقق الكفاءة التشغيلية للأنشطة(خفض التكاليف، خدمات التوزيع....) والتي تمكن من خلق منتوج متميز قادر على الاستجابة إلى متطلبات السوق وتحقيق رغبات المستهلكين، وذلك في بيئة عمل محفزة و بيئة استثمار جاذبة.

2.3 موقع الجزائر في سلاسل القيمة العالمية: تشير الكثير من النتائج إلى أن البلدان عادة ما تنمو أسرع عندما يكون هيكل صادراتها متنوع(دراسةLederman and Maloney) وتعمل على تحسين جودة صادراتها (دراسةHenn, papageorgiou and spatafora 2015) وتندمج أكثر

في سلاسل القيمة العالمية (دراسة didier and pinat 2017). كما أن زيادة وتنويع الصادرات وجودتها والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية لا سيما نسبة القيمة المضافة محليا في الصادرات تعد عوامل جد مهمة لإحداث النمو الاقتصادي. وبالإسقاط على الجزائر تتسم الصادرات بضعف تنوعها وجودتها ودرجة اندماجها و ضعف مستوى تغلغل التجارة التي تقيس النصيب الفردي لكل شركاء التجارة في قيمة الصادرات ، كما يبرزه الشكل الموالي.

شكل رقم11 : مؤشر تغلغل الصادرات الجزائرية

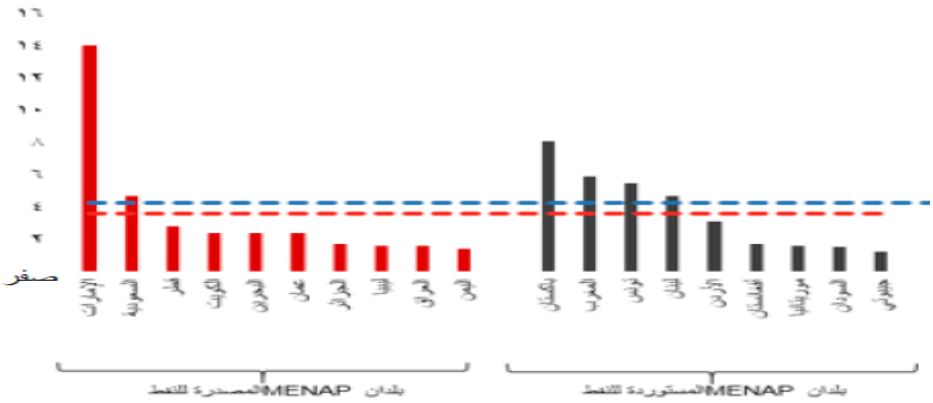

المصدر: صندوق النقد الدولي، (أكتوبر 2017)، تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي ، ص.5.

ومعنى ذلك أن مدى وصول صادرات الجزائر إلى الأسواق المثبتة بالفعل لا تتجاوز 2% من إجمالي واردات أي دولة من شركائها التجاريين و هو ضعيف جدا مقارنة بمستوى تغلل صادرات بعض الدول العربية كالإمارات العربية المتحدة والسعودية وتونس و المغرب كما يتضح من الشكل. و لا تزال جودة الصادرات النفطية التي تقاس على أساس قيمة وحدة الصادرات المعدلة لمراعاة المسافة وتكلفة الإنتاج ومحددات التجارة المعتادة.منخفضة جدا. كما يستدل على تنوع الصادرات وتطورها باستخدام مؤشر'التعقد الاقتصادي' الذي يحدد مجموع السلع التي يصدرها البلد على أساس القدرات المستخدمة في إنتاجها مثل الآلات والمكونات الكهربائية والكيمياويات (دراسة hausam and others 2011)، وقد سجل في هذا الإطار انخفاض درجة تعقد الصادرات الجزائرية مقارنة ببعض الدول العربية المستوردة للنفط وهو اقل من متوسط اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية.

شكل رقم12 : مؤشر جودة الصادرات الجزائرية

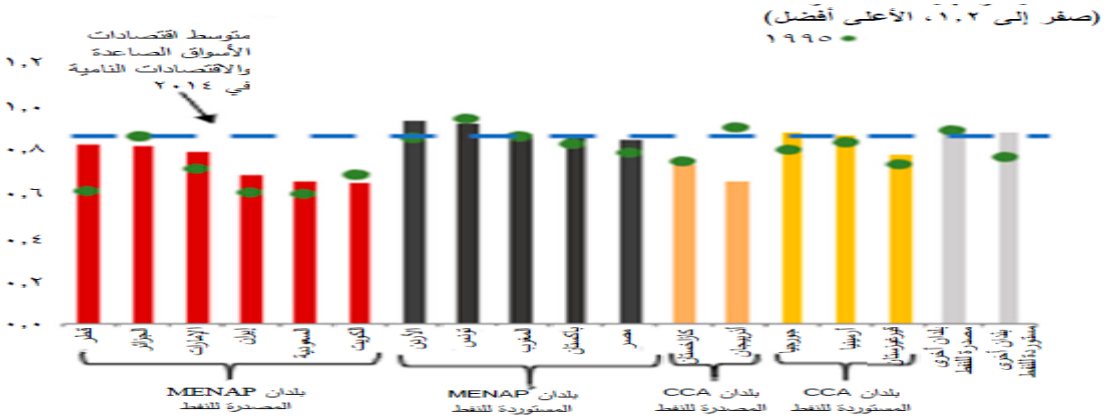

المصدر: صندوق النقد الدولي، (أكتوبر 2017)، تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، ص. 6

كما سجل أن الجزائر غير قادرة حاليا على استغلال كامل إمكانات سلاسل القيمة العالمية بسبب مستوى اندماجها الضعيف والمحدود في هذه السلاسل مقارنة ببعض الدول العربية كالأردن ولبنان وتونس، التي يعد نصيبها من القيمة المضافة الأجنبية التي يتم استيرادها واستخدامها في إنتاج الصادرات(التكامل مع المدخلات) مرتفع نسبيا مع مقارنة باقتصاديات الأسواق الصاعدة ويرتفع كذلك نصيب المغرب ومصر من القيمة المضافة التي يتم استخدامها في الإنتاج في بلدان المقصد (التكامل مع العمليات المتممة للإنتاج)، مما يشير إلى مستويات تنويع الصادرات وجودتها. وقد اندمجت هذه الاقتصاديات بقوة في سلسلة القيمة المضافة العالمية تدفق كبير للاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو التصدير[8]. (Nation unis, 2016, p.5)

ويمكن تفسير ضعف الاقتصاد الجزائري والعراقيل أمام اندماجه العميق في سلاسل القيمة العالمية بما يلي[9](اللجنة الاقتصادية لأفريقيا،الأمم المتحدة، 2016 ،ص 27):

– صغر حجم مقاولات القطاع الخاص (98 % مقاولات صغيرة جدا) وقلة عدد المقاولات التي تشغل أكثر من 10مستخدمين في القطاع الصناعي الخاص : تبلغ أقل من (2.000 مقارنة مع 5.669مقاولة في تونس).

– عدم فعالية القطاع العمومي الذي يضم أكبر الشركات وكثرة العراقيل أمام استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

– هياكل الإدارة واستراتيجيات الشركات المحلية تتجه نحو السوق المحلية ،ولا تهتم إلا قليلا بالتصدير.

–التدبير البيروقراطي للاقتصاد الذي يصعب كثيرا اعتماد السياسات التونسية والمغربية للاندماج في سلاسل القيمة العالمية. فمثلا ،تتعقد عملية استيراد المنتجات شبه النهائية لإعادة تصديرها بعد التركيب ضمن الإطار التشريعي الجزائري، وغالبا ما تسفر عن منتجات غير تنافسية.

– بنيات أساسية لوجستية وصناعية محدودة (تشبع الموانئ والمطارات ،غياب المناطق الصناعية، صغر حجم مراكز التخصص اللوجستية).

كما يمكن ربط ذلك الضعف بطبيعة خصائص الصناعة الجزائرية التي تتسم ب:

أ)–ضعف الإنتاج الصناعي: لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي، وتأتي في المرتبة الثالثة أو الرابعة بعد الزراعة والصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات والتجارة، إضافة إلى الضعف الكمي ، إذ لم تستطع التخصص وإنتاج كميات كبيرة وأذواق متطورة وجودة متميزة[10](بورزامة جيلالي، بودريوة امينة،23 افريل 2018).

–الحماية وضعف القدرة التنافسية: نشأت الصناعة الجزائرية في ظل ظروف حمائية وفرتها لها الدولة واقتصر دورها على تلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية المعتمدة.

–ضعف العلاقات التشابكية الصناعية، حيث تعاني أغلب الصناعات الجزائرية من انخفاض درجة التشابك الصناعي (وعلى الأخص التشابكات الخلفية) ما يؤدي إلى توجه النشاط الصناعي المحلي نحو التزود من الخارج، مما ترتب عليه حرمان الإنتاج الصناعي من فرص للنمو الصناعي والتشغيل، وادي إلى استنزاف الثروات الطبيعية دون مردود مرتفع على القيمة المضافة والنمو الصناعي المستدام[11](تقرير التنمية العربية، سبتمبر 2018).

–ضعف الالتزام بمعايير ونظم الجودة والمواصفات القياسية والبيئية للسلع والمنتجات الصناعية؛

–ضعف القدرة التكنولوجية وعدم استكمال نظم التطوير الداخلي، حيث أضحت الميزة التنافسية للصناعة في الوقت الراهن تعتمد بالدرجة الأولى على قدرتها على الابتكار والإبداع على نحو متواصل.

-ارتفاع تكلفة الإنتاج : تتسم الصناعة الجزائرية بارتفاع تكلفة الإنتاج ، وهو ما يشكل عائقا لنفاذها إلى الأسواق الدولية، وحتى المنافسة في السوق الداخلية ، وتعد عملية الصناعة عملية كمية وليست عملية نوعية.

4. متطلبات تحسين موقع الجزائر في سلاسل القيمة العالمية

إن تحسين موقع الجزائر في سلاسل القيمة العالمية يتطلب اعتماد استراتيجيات متكاملة تشجع إقامة صناعات تنافسية و قادرة على النفاذ إلى الأسواق الدولية من خلال:

1.4 اعتماد مفهوم السياسات التصنيعية الحديثة: ترتكز السياسات الصناعية الحديثة التي لابد من اعتمادها لتحسين تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر على سبع محاور أساسية متكاملة مع بعضها البعض، ترتبط ب[12] (تقرير التنمية العربية، سبتمبر 2018، ص. 134):

-سياسات الاستقرار والتوازن الاقتصادي الكلي والحد من فشل السوق وتوفير الحوافز الاقتصادية اعتمادا على السياسة المالية والنقدية وتنظيم الأسعار وحماية حقوق الملكية الفكرية ؛

- سياسة بناء القدرات البشرية من خلال بناء القدرات العلمية والابتكارية والتكنولوجية، وتمويل البحوث العلمية في الجامعات وربطها بقطاع الأعمال وتشجيع إنشاء مراكز البحوث المتخصصة ؛

-سياسات تشجيع أنشطة القطاع الخاص المنتقاة من خلال استخدام التعريفات والرسوم الجمركية واعتماد سياسة سعر صرف محفزة للمؤسسات على التصدير؛

-سياسات تأمين وضمان مسار الانتقاء من خلال توفير اللوائح والقوانين المسهلة لعملية دخول وخروج الشركات وتوافر الإرادة السياسية لوضع حد لدعم الشركات والأنشطة الفاشلة، وتدعيم سياسة المنافسة ومواجهة الاحتكار وتوفير الدعم المحلي للمؤسسات الإنتاجية وتسهيل فرص الوصول إلى التمويل وإيجاد ضمانات للتحكيم واليات تسوية المنازعات والخلافات وحماية المستثمرين؛

-سياسات تحسين إنتاجية المؤسسات وإطلاق دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير الدعم المالي والفني والإداري لتسهيل إنشاء المؤسسات وتدويل نشاطها وتحسين البنية التحتية، والتمويل

وخدمات حاضنات الأعمال وتنمية الروابط الأمامية والخلفية والتوسع في إنشاء صناديق رأس المال المخاطر.

2.4 تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي: ارتفعت حصيلة الاستثمار في القطاع الصناعي خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2002 و 2017 ، بعدد مشاريع فاق 12698 مشروع و هي تستحوذ على أكثر من 20 %من إجمالي المشاريع المصرح بها خلال هذه الفترة، و تمثل 56. 58 %من قيمة المشاريع وتساهم ب 43.73 %من إجمالي مناصب الشغل. غير انه وبالرغم من ارتفاع حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي المشاريع الصناعية التي تجاوزت558مشروع من أصل 901 مشروع صناعي خلال الفترة 2002- 2017 وهو ما يمثل 61.9 %و ارتفاع مساهمته في التشغيل إلى 60.95 %من إجمالي مناصب الشغل، إلا أن مساهمته في ترقية تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر تعد جد ضعيفة، لا سيما وان حجمه يبق ضعيفا جدا ولا يتماشى مع مؤهلات ومقومات الاقتصاد الجزائري، حيث قدرت قيمته في سنة 2017ب 1.39 مليار دولار ، ولم تتجاوز حصيلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة جانفي 2013 وديسمبر 2017 التي استقطبها القطاع الصناعي في مجال المعادن 3.150 مليار دولار وفي فرع المنسوجات 928 مليون دولار ، في حين لم يستقطب قطاع السيارات إلا 747 مليون دولار وقطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي حوالي 300 مليون دولار وفرع الصيدلة حوالي 244 مليون دولار[13] (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2018، ص. 61) وذلك لعدم توفر البيئة ومناخ الاستثمار الملائم لاستقطاب رأس المال الأجنبي، حيث صنفت الجزائر في إطار جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار في المرتبة 86 عالميا وحصولها على 34 نقطة فقط، واتسمت بضعف المؤشرات الفرعية في هذا المجال لاسيما ما يتعلق بمؤشر الوساطة المالية القدرات التمويلية ومؤشر اقتصاديات التكتل و مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم13 : أداء الجزائر في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة2018

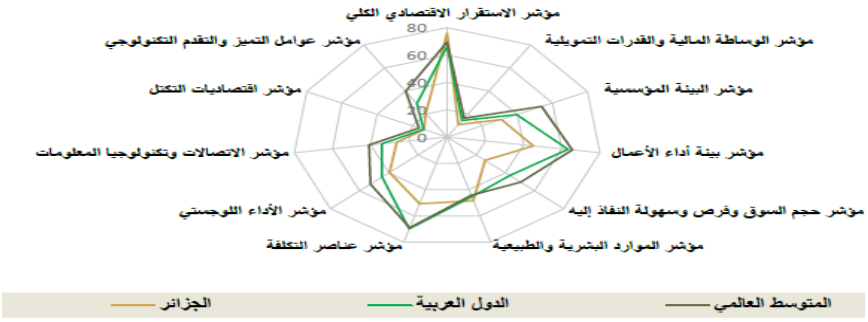

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2018)، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ، ص. 62

وعليه فان الوضعية تتطلب العمل على تحسين بيئة وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبار عاملا مهما يساهم في نقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية والتسييرية والتسويقية الحديثة التي تفتقر إليها الآلة الصناعية الجزائرية سواء في القطاع الخاص أو العام. وذلك من خلال الإسراع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وتشجيع المبادرات الإقليمية من خلال تفعيل وتطبيق الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف وإقامة هيئات موحدة ومتخصصة في الترويج للاستثمار وتسهيل إجراءات رخص تنفيذ المشروعات، مع السعي إلى إقامة بنك معلوماتي متخصص مزود بأحدث التجهيزات والأساليب المعلوماتية والإحصاءات والمؤشرات الدقيقة لتزويد المستثمرين وصناع القرار بأحدث وأدق المعلومات والبيانات والمؤشرات المتعلقة بالاستثمار الصناعي[14](ريغي هشام، جوان 2016، ص. 251).

3.4 تشجيع إنشاء العناقيد الصناعية: تبنت الجزائر إستراتيجية العناقيد الصناعية في المناطق المهيأة والمحتضنة لتجمع من المؤسسات الصناعية تتوفر على نقاط قوة في مجال الأعمال التجارية والقطاع الزراعي والصناعي، وقد تمت سياسة دعم العناقيد في الجزائر في إطار مراكز التسهيلات والتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. حيث تم إنشاء 6 عناقيد تخص فرع المشروبات، فرع الميكانيك الدقيقة، تكنولوجيا الإعلام والاتصال وفرع الطاقة الشمسية إضافة الى عنقود في الصناعة البلاستيكية و عنقود خاص بالتمور[15](بن ربيع حنيفة، سليلة مالية، افريل 2018 ص. 10). غير أن تجربة العناقيد الصناعية في الجزائر تعد جد حديثة مما يدعو إلى ضرورة تعميمها وتشجيع انتشارها في جميع فروع الإنتاج الصناعي نظرا للمزايا العديدة التي توفرها والتي تتمثل خاصة في ترقية الأثر التعاوني بين

المؤسسات الصناعية وربطها بمختلف معاهد التكوين والبحث العلمي والتقليل من تكاليف التبادل أثناء المراحل الإنتاجية وبالتالي تخفيف تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى رفع المزايا التنافسية للمنتجات وتحسين فرص التصدير[16] (معطا الله محمد، مارس 2015، ص. 186)، وتزداد أهمية إنشاء وتكثيف هذه العناقيد الصناعية لاسيما وان الجزائر تحتل مراتب جد متأخرة في مؤشر تطور العناقيد الصناعية حسب تقرير التنافسية العالمي الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي لسنة 2018 ، حيث تحصلت على المرتبة 98من أصل 142 بلد و على 3.4 نقطة من إجمالي 7 نقاط[17] The Global) Competitiveness Report ,2018 ,P .61) كما يتطلب الأمر إنشاء العناقيد الصناعية الايكولوجية التي تساعد على تعزيز التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة المتسمة بكفاءة استخدام الموارد الطبيعية والإنتاج النظيف وغير الملوث للنظم الايكولوجية وتشجيع حلول الاقتصاد الدائري التي تعزز إعادة تدوير واستعادة الموارد واستخدام أساليب انتاج تتسم بالكفاءة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية من خلال حفظ الموارد وإعادة التدوير والإدارة السليمة للنفايات وتقوية الروابط بين الصناعات وخفض تكاليف الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية والربحية وتحسين سبل الوصول إلى التكنولوجيا الجديدة واليات الدعم المالي[18](منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، 2018 ، ص. 23)، مما يجعل مخرجات الصناعة الجزائرية قادرة على الاستجابات لمختلف المعايير الفنية و المواصفات البيئية المطلوبة في الأسواق الدولية.

4.4 تشجيع إنشاء المناطق الحرة الصناعية للتصدير

تعرف المناطق الصناعية الحرة للتصدير بأنها مناطق جغرافية محددة منفصلة داخل الدولة تقع عادة بالقرب من ميناء أو مطار دولي تقدم مزايا خاصة بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية المباشر الموجهة للتصدير من خلال توفير شروط الاستثمار والتجارة الملائمة، بحيث لا تخضع الواردات من المواد الأولية والمنتجات الوسيطة إلى الرسوم الجمركية[19](عقبة عبد اللاوي واخرون، ماي 2016 ، ص. 6). وقد اندمجت العديد من اقتصاديات الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية، بخلق المناطق الصناعية للتصدير الموفرة للمناخ الاستثماري الملائم لإتاحة الميزة التنافسية في الأداء للعملية الإنتاجية، إذ تعد هذه المناطق أقطاب امتياز تستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتمثلة في فروع الشركات متعددة الجنسيات الموزعة لمراحل إنتاجها أين توجد قيم مضافة عالية، وبهذا التوزيع يخلق ترابط وتبادل بين هذه

الفروع الإنتاجية فيما بينها من مواد أولية ومنتجات نصف مصنعة خالقة ديناميكية تجارية عالية جدا[20] (شاشوة حميد، 2015)، و الشكل التالي يوضح تأثير المناطق الحرة الصناعية على سلاسل القيم العالمية والتجارة الدولية:

شكل رقم14 : تاثير المناطق الصناعية على سلاسل القيم العالمية والتجارة الدولية

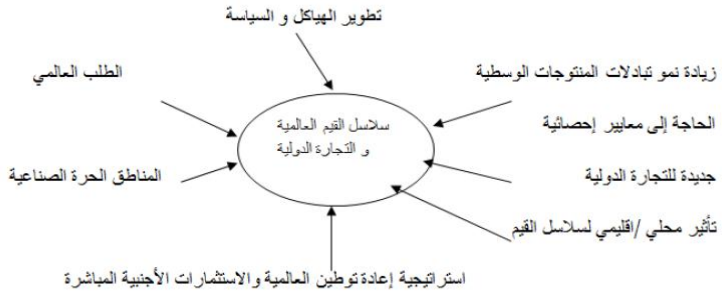

المصدر: شاشوة حميد، (2014- 2015)، دور المناطق الحرة الصناعية للتصدير في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والرفع من مستوى الصادرات الجزائرية، مع دراسة استرشادية بتجربة المناطق الحرة الأردنية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة المحمد بوقرة بومرداس.

وتعد المناطق الحرة الصناعية لتصدير مراكز هامة لسلاسل القيم العالمية ،من خلال تقديم عديد المزايا لشركات المتعددة الجنسيات والموردون لسلاسل القيم العالمية، وتستطيع أيضا توفير خدمات دعم موسعة للجهود المبذولة فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وتعد البلدان الناجحة في المناطق الحرة الصناعية للتصدير هي التي تعتمد على جلب الصناعات الحديثة ذات التكنولوجيا والقيم المضافة العالمية ضمن سلاسل الإنتاج العالمية، حيث غالبا ماتكون هذه الصناعات في أول الأمر تركيبية فاليد العاملة هي القيمة المضافة الأساسية، وباكتساب الخبرة والمهارات والتكنولوجيا تستطيع هذه المناطق بالارتقاء إلى صناعة حديثة أكثر تعقيدا. ومن أجل الرفع من القيم المضافة للمناطق الحرة وجب وضع إستراتيجيات صناعية ضمن الإستراتيجية الصناعية الوطنية، بالتناسق فيما بينهما وهذا بتعزيز الروابط بين هذه المناطق وباقي الاقتصاد الوطني، فكلما زادت هذه الروابط زاد الاندماج ومنه الرفع من القيمة المضافة. وتأتي الحاجة إلى إنشاء هذه المناطق إلى أهميتها في رفع حصة صادرات معظم الدول التي تبنتها في إجمالي الصادرات العالمية للمنتجات الصناعية والقيمة المضافة العالمية ،وارجع ذلك للاستحداث الصناعي بالاعتماد على التكنولوجيا والنوعية العالية وهذا بمشاركتها في سلاسل القيم العالمية، ويتحقق الاستحداث الصناعي عندما تبلغ نسبة الارتفاع في حصة القيمة المضافة الصناعية 30 % أو أكثر من

زيادة نسبة حصة الصادرات الصناعية. وفي هذا الإطار حققت دول أسيا نتائج جد إيجابية، حيث بلغت معظمها نسبة 30 %وأكثر خاصة كوريا 255 % والصين 62 %، الهند 134 % سنغافورة 68 %[21] (شاشوة حميد،2015). وقد أكد ذلك تقرير الاونكتاد حول الاستثمار الأجنبي العالمي لعام 2013 ، وأشار إلى أن الدول التي ترتفع فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي الدول الأكثر اندماجا ومشاركة في سلاسل القيمة العالمية، حيث عرفت الدول التي يرتفع فيها رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا في نسبة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ب 58 %و في القيمة المضافة للصادرات 34 %وفي مساهمة تجارة القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي 37 %ويرجع ذلك إلى التخصص العمودي الذي يعد الشكل المفضل لدى الشركات متعددة الجنسيات من خلال التخصص في مرحلة من مراحل الإنتاج وتوطين الإنتاج في دول عدة بناء على المزايا التنافسية وتعظيم الأرباح[22] (عقبة عبد اللاوي واخرون، ماي 2016 ، ص. 9).

وبالرغم من اتخاذ الجزائر تدابير تشريعية لإنشاء المناطق الحرة وهذا بمحاولة وضع نظام لها في قانون الاستثمار لسنة 1993 وفي سنة2001 إلا أنها فشلت في إنشاء أول منطقة صناعية (بلارة بجيجل) ذلك راجع إلى تراكم عدة أسباب من بينها:

-بطئ القوانين والتشريعات وعدم وضوحها.

-عدم الفهم الجيد لآليات عمل المناطق الحرة الصناعية وجدواها الاقتصادي المتميز .

وعليه فان وبالنظر إلى تعاظم أهمية المناطق الصناعية الحرة للتصدير التي تساعد على تيسير دخول الدول إلى سلاسل القيمة العالمية من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتنشيط حركة التصنيع، وهو ما يسمح بتوسيع القاعدة الصناعية .فان الجزائر مطالبة بإعادة النظر في ملف المناطق الصناعية الحرة للتصدير والعمل على إدراجها ضمن الإستراتيجية الكلية للاقتصاد الوطني كآليات فعالة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية والإسراع في هذه إنجاز المناطق الحرة وضمان استمرارية دعمها بالقيام بتحسينات على مستوى الأداء التسييري والهياكل القاعدية لإضفاء المناخ الجيد للاستثمار، ومواكبة تطلعات المستثمرين التكنولوجية ولمعرفية. كما يستحسن إنشاؤها بالقرب من الموانئ والمطارات الدولية لتسهيل وتسريع العملية اللوجستية التي تعتبر من بين المؤشرات الهامة في التنافسية

وفي المناطق النائية والحدودية لإنعاشها وتجنب الآفات الاجتماعية والاقتصادية فيها. وجعلها متخصصة حسب المؤهلات والخصوصيات الأساسية للمنطقة الجغرافية23 (شاشوة حميد،2015) وتوفير الأيدي العاملة الماهرة والفنية واختيار موقع الصناعة الملائم القريب من أسواق التصريف، مصادر المواد الأولية، وسائل المواصلات، مصادر الطاقة[24] (عقبة عبد اللاوي واخرون، ماي 2016 ، ص. 8).

5.4 إعادة تأهيل المناطق الصناعية

تعد المناطق الصناعية من أهم الآليات التي تساهم في تشجيع وترقية الاستثمار وتوسيع نطاق تاسيس الصناعات وتهيئة المناخ الملائم لدعم المؤسسات الصناعية حتى تكون عاملا من عوامل تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية. وتتوفر الجزائر على 72 منطقة صناعية تغطي مساحة إجمالية تقدر بأكثر من 12000هكتار. كما تتوفر على 450 منطقة نشاطات، تتربع على مساحة تفوق 17000 هكتار . وهي تسعى إلى إنشاء 50منطقة صناعية جديدة عبر 39ولاية ، بهدف تطوير وتنمية قطاع الصناعة من خلال إقامة صناعات مختلفة الأحجام والاستفادة من مزايا تسهيلات الإنتاج والخدمات المرافقة، إضافة إلى تطوير المناطق المحيطة، حيث تستفيد من تطوير البنية التحتية كما توفر المناطق الصناعية للمستفيدين فيها الكثير من الجهد والوقت في البحث عن العقار الصناعي وانسب أماكن التوطن الصناعي لمشاريعهم، ذلك أن المؤسسة المشرفة على المنطقة الصناعية قد قامت بذلك مسبقا، إضافة إلى هدف تحقيق الوفورات الخارجية للمؤسسات الصناعية التي تنشأ فيها، حيث تتفاوت المؤسسات الصناعية فيما بينها من حيث مقدار الوفورات الخارجية والداخلية التي تحققها خارج المنطقة الصناعية منفردة غير أنها تتشابه من حيث مقدار الوفورات التي تتحقق عند انتمائها إلى منطقة صناعية واحدة، وعليه فان تركز الصناعات في مكان ما يرافقه تدعيم لهذه المؤسسات الصناعية وتحقيق مكاسب جماعية لا يمكن تحقيقها إذا كانت المؤسسات منفردة في مواقعها خارج المنطقة الصناعية [25] (عمار بن عيشى، جوان 2017، ص. 63).

غير أن المتتبع لوضعية المناطق الصناعية في الجزائر يجد أن معظمها في وضعية كارثية غير مشجعة على ممارسة النشاط الصناعي ويرجع ذلك إلى ما يلي[26] (معطا الله محمد، مارس 2015، ص .184):

-تدهور وضعية شبكات الطرقات والمسالك التي تلعب دورا كبيرا في تفعيل وحركة النشاط الصناعي داخل المنطقة الصناعية وإمكانية ربطها بالمحيط الخارجي؛

- تعدد النشاطات حيث لم يتعد المناطق الصناعية تقتصر على استقبال المؤسسات الناشطة في القطاع الصناعي أوالخدمات المرافقة لها بل يسجل انتشار بعض البنايات الفوضوية داخل المنطقة الصناعية؛

-الأوعية غير المستغلة: نتج عن نمط التسيير القديم الذي كانت تسير به المناطق الصناعية وضعا سيئا بسبب التوجه إلى بيع العقار إلى القطاع الخاص الذي حول بعض الأوعية العقارية إلى مجالات وأنشطة أخرى أو تركها شاغرة غير مستغلة بعد التخلي عن النشاط الصناعي؛

-انعدام الأمن: حيث يشتكي العمال من أعمال السرقات التي قد تمس المؤسسات الناشطة في هذه المناطق؛

-سوء تسيير النفايات الصناعية سواء تعلق الأمر بالصلبة أو السائلة منها وهو ما يهدد بالبيئة وانتشار التلوث والتأثير سلبا على صحة العمال الذي يعانون من الكثير من الأمراض .

لذا فان هذه الوضعية غير الجيد للمناطق الصناعية تتطلب الإسراع في القيام بإعادة تأهيلها، من خلال مجموع العمليات المنظمة التي تجعل من المنطقة قادرة على توفير أحسن الظروف لنشاط المؤسسات الصناعية.

9.4 نوعية البنية اللوجيستية والنقل: يعد تطور البنية التحتية عاملا أساسيا في نجاح اندماج البلدان في سلاسل القيمة العالمية .وقد تزايد الاهتمام باللوجيستيات والنقل في السنوات الأخيرة نظرا لأهميتها في تحديد ملامح تنظيم وجغرافية سلاسل القيمة العالمية وتحديد اندماج الدول فيها، حيث يعد القرب من الأسواق وسرعة التجاوب مع تحولات السوق عوامل رئيسية لاندماج الدول وحفاظها على موقعها في سلاسل القيمة العالمية، ويعد الموقع الجيواستراتيجي للجزائر عاملا مهما لها نظرا لقربها من احد أهم أسواق الاستهلاك العالمية مما يساعد على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية واستقطاب الشركات الاستثمارية الأوروبية، غير أن هذا التطور يعيقه الوضعية غير الجيدة للموانئ الجزائرية والبنية التحتية للنقل بمختلف أشكاله، وهو ما يجعلها مطالبة بتحسين نوعية خدمات البنية التحتية للنقل باعتبارها من أهم محددات الأداء التجاري، واحد الشروط الأساسية للنمو واستدامة سلاسل القيمة وشبكات الإنتاج

الدولية لان الربط بين مختلف أطراف سلسلة القيمة العالمية يتوقف على مدى توافر ومستوى تطور تكنولوجيا معلومات الموانئ[27](عقبة عبد اللاوي واخرون ،ماي 2016 ص. 5)، وذلك من خلال تحسين قدرات النقل الجوي وسعة الموانئ، وتقليص تكاليف الاستيراد والتصدير عبر الحدود والرسوم الجمركية . لاسيما وان الجزائر تسجل مستويات ضعيفة في مؤشر الربط بخطوط النقل البحري الخاص بالاونكتاد حيث قدر ب 30 نقطة من أصل 100 نقطة مقارنة بمصر 50نقطة والمغرب 55نقطة في سنة 2014. وهو يعتمد على عدد السفن وسعة الشحن بالحاويات وحجم السفينة وعدد الخدمات وعدد شركات التي تنشر سفن الحاويات الي ميناء بلد معين[28] (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مارس 2016، ص. 41).

5. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة تم التأكيد على أهمية اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية، غير أن الوضعية التنافسية الحالية للقطاع الصناعي جعلت الاندماج ضعيفا ومحدودا جدا، وهو ما يتطلب اعتماد استراتيجيات حقيقية واضحة الأهداف للنهوض بالقطاع الصناعي في الجزائر، وقد تم التطرق إلى بعض الجوانب المهمة في ذلك، وإضافة إليها يمكن تقديم جملة من الاقتراحات المكملة لتحسين موقع الجزائر في سلاسل القيمة العالمية من أهمها:

-تحديد الفروع الصناعية الواعدة بالنمو في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية من خلال تحديد مواطن القوة والمزايا التنافسية التي يتمتع بها كل فرع، وتطوير هذه الصناعات عن طريق التوسع الأفقي والرأسي لزيادة القيمة المضافة؛

-تحفيز التعاون الإقليمي الفعال في هذا المجال من خلال سلاسل القيمة الإقليمية؛

-تكوين الكفاءات والخبرات الفنية والتنظيمية والتسييرية، التي تعد من أهم عوائق تطوير الصناعة الجزائرية، والتي تضمن تحقيق الجودة والتنافسية، وخفض تكاليف الإنتاج للتوافق مع متطلبات المواصفات والمقاييس العالمية؛

-الاهتمام بالجانب النوعي لمنتجات القطاع وليس الكمي ،ذلك أن السلع حاليا تقاس بمدى المحتوى التكنولوجي،وذلك من خلال الاستثمار الجيد في الصناعات التحويلية والتي تعتبر الطريق للاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

-رفع القيود على توفر العقار الصناعي، بمنح القطاع الخاص إمكانية إنشاء وتهيئة حظائر صناعية والاسراع في إنشاء مناطق الحرة للتصدير.

6. قائمة المراجع:

[1] ONS, (2017), les comptes économiques en volume de 2011 à 2016, N°787, p.6

[2] évolution des échangés extérieurs de marchandises de 2011 a2016,(2017), collection statistiques n 205 , p. 89

[3]تقرير بنك الجزائر، (2017)، ص . 23

[4] évolution des échangés extérieurs de marchandises de 2011 a2016 ,(2017), collection statistiques n 205, p. 89

[5]صندوق النقد العربي،(2015)، ص. 84

[6] تقرير اليونكتاد ، (2013)، ص 14

[7] Tedova E (Mars 2018), Industry global value chains. Connectivity and regional smart specialisation in Europe. Science for policy report. Joint Research Center. Volume K. Issue1.

8 Nation unis,(2016), commission économique pour l'Afrique , Promotion des chaînes de valeur régionales en Afrique du Nord, Addis-Abeba, Éthiopie , p.5

[9]اللجنة الاقتصادية لأفريقيا،الأمم المتحدة،(2016)، تشجيع سلاسل القيمة الاقليمية في شمال افريقيا ،ص 27

[10]بورزامة جيلالي، بودريوة امينة،(23 افريل 2018)، واقع الصناعة الجزائرية واستراتيجيات تطويرها، الملتقى الوطني الاول حول الصناعات التحويلية في الجزائر، جامعة الجزائر 3.

[11]تقرير التنمية العربية، (سبتمبر 2018)، التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وارساء الاستدامة في الاقتصادات العربية.

[12]تقرير التنمية العربية، (سبتمبر 2018)، التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وارساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، ص. 134

[13] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، (2018)، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ، ص. 61

[14]ريغي هشام، (جوان 2016)، تداعيات الازمة النفطية الراهنة على الجزائر واهمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ترقية الصادرات الصناعية التحويلية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الخامس، ص. 251

15بن ربيع حنيفة، سليلة مالية، (23 افريل 2018)، واقع السياسات العمومية للعناقيد الصناعية، الملتقى الوطني الاول حول الصناعات التحويلية في الجزائر الفرص و التحديات ص. 10

16 معطا الله محمد، (مارس 2015)، المناطق الصناعية واثرها على واقع الصناعة الجزائرية، مجلة افاق فكرية، العدد الثاني، ص . 186

[17] The Global Competitiveness Report (2018),P .61

18منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، (2018)، تقرير التنمية الصناعية في العالم، ص. 23

[19] عقبة عبد اللاوي، سميحة جديدي، سعاد جرمون، (ماي 2016)، ورقة بحثية ، المناطق الحرة الصناعية للتصدير كمدخل للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية دراسة تجربة الهند في إقامة المناطق الحرة ، ص. 6

20شاشوة حميد، (2014- 2015)، دور المناطق الحرة الصناعية للتصدير في جلب الاستثمارات الاجنبية المباشرة والرفع من مستوى الصادرات الجزائرية، مع دراسة استرشادية بتجربة المناطق الحرة الاردنية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة امحمد بوقرة بومرداس.

[21] شاشوة حميد، شاشوة حميد،(2014- 2015)، دور المناطق الحرة الصناعية للتصدير في جلب الاستثمارات الاجنبية المباشرة والرفع من مستوى الصادرات الجزائرية، مع دراسة استرشادية بتجربة المناطق الحرة الاردنية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة امحمد بوقرة بومرداس.

[22]عقبة عبد اللاوي، سميحة جديدي، سعاد جرمون، (ماي 2016)، ورقة بحثية ، المناطق الحرة الصناعية للتصدير كمدخل للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية دراسة تجربة الهند في إقامة المناطق الحرة، ، ص. 9

[23] شاشوة حميد، (2014- 2015)، دور المناطق الحرة الصناعية للتصدير في جلب الاستثمارات الاجنبية المباشرة والرفع من مستوى الصادرات الجزائرية، مع دراسة استرشادية بتجربة المناطق الحرة الاردنية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة امحمد بوقرة بومرداس.

[24]عقبة عبد اللاوي، سميحة جديدي، سعاد جرمون، (ماي 2016)، ورقة بحثية ، المناطق الحرة الصناعية للتصدير كمدخل للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية دراسة تجربة الهند في إقامة المناطق الحرة، ص.8

25عمار بن عيشى، (جوان 2017)، المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية الصناعية بالجزائر، دراسة حالبة المنطقة الصناعية بسكرة، الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد رقم4 ، ص. 63

26معطا الله محمد، (مارس 2015)، المناطق الصناعية واثرها على واقع الصناعة الجزائرية، مجلة افاق فكرية، العدد الثاني، ص .184

27عقبة عبد اللاوي، سميحة جديدي، سعاد جرمون، (ماي 2016)، ورقة بحثية ، المناطق الحرة الصناعية للتصدير كمدخل للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية دراسة تجربة الهند في إقامة المناطق الحرة، ص. ص 5

28الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لافريقيا، (مارس 2016)، تشجيع سلاسل القيمة الاقليمية في شمال افريقيا، الطبعة الاولى ، ص. 41